THE ROLE OF AGRICULTURAL POLICY IN THE EGYPTIAN COTTON PRODUCTION

El-Daly, K. S.A.
Assistant Professor of Agriculture, Economics Faculty of Agriculture, Al-Azhar University Cairo, Egypt.

دور السياسة الزراعية فى إنتاج القطن المصرى

كمال صالح عبدالحميد الدالي
أستاذ الاقتصاد الزراعي المساعد - كلية الزراعة بالقاهرة – جامعة الأزهر

الملخـــص

يحتل القطن موقعاً متميزاً بين الصادرات الزراعية المصرية منذ فترة طويلة ، وتأتي أهمية هذا المحصول في الاقتصاد القومي المصري لمساهمته في الحصول على النقد الاجنبي لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، كما أنه يعتبر المادة الخام اللازمة لصناعات عديدة كصناعة حلج وغزل ونسج القطن ، وصناعة الزيت والصابون ، وصناعة الأعلاف ، وتتمثل مشكلة البحث في أنه في الوقت الذي أستهدفت فيه سياسة الاصلاح الاقتصادي الانفتاح على العالم الخارجي والتوسع في زراعة المحاصيل ذات الميزة النسبية إلا أنه لوحظ فيما يتعلق بمحصول القطن تراجعاً في المساحة المنزرعة والكميات المصدرة ، حيث تراجعت المساحة المنزرعة من ١.٠٨ مليون فدان عام ١٩٨٥ إلي ٥٢٠.١ ألف فدان عام ٢٠١١ ، وأيضاً تراجعت الكميات المصدرة من ١٤٣.٨ ألف طن عام ١٩٨٥ إلي ٣٨.٤٩ ألف طن عام ٢٠١١ ، مما قد يؤدي إلي خروج مصر من مجال المنافسة العالمية وفقد مصدر هام من مصادر الحصول على النقد الاجنبي ، ويهدف البحث إلي تقييم أثر سياسات الاصلاح الاقتصادي على محصول القطن باستخدام مصفوفة تحليل السياسات الزراعية، بالإضافة إلي تحليل تطور المساحة والانتاجية والانتاج ، وتقدير مرونة العرض، وأوضحت نتائج البحث ما يلي:

- هناك أتجاه عام متناقص معنوى احصائياً لكلاً من المساحة المنزرعة والانتاج الكلي من محصول القطن بلغ نحو ٢٥.٥ ألف فدان ، ١٩١.٢ ألف قنطار لكلاً منهما علي الترتيب ، مما يعنى فشل السياسة الانتاجية في العمل على زيادة الانتاج أو على الأقل المحافظة على معدلات الانتاج المرتفعة التي كانت قد تحققت من قبل . كما يدل عدم زيادة الانتاجية القدانية على عدم حدوث تطور تقنى للمحصول .
- تركز المساحات المنزرعة والانتاجية الفدانية والانتاج الكلي بمحافظات الوجه البحري وكانت محافظة البحيرة أولي محافظات الوجه البحري فيما يتعلق بالمساحة المنزرعة والانتاج الكلي بنسبة ٢٤.٧ % ، ٢٩.٧ % لكلاً منهما علي الترتيب ، في حين جاءت محافظة الغربية في المركز الأول فيما يتعلق بالانتاجية الفدانية بنسبة ١٢٢.٥ % .
- بلغت مرونة العرض لمحصول القطن نحو ٠.٢٥٧ وهو ما يعكس عرض غير مرن لهذا المحصول نتيجة عدم توافر أماكن تخزينية لدي الزراع ، بالإضافة إلي أن شون تخزين الأقطان الحكومية غير مهيأة لتخزين القطن بصورة جيدة .
- معامل الحماية الأسمي لنواتج القطن بلغ نحو ٠.٦٧ مما يوضح أن مزارعي القطن يتحملون ضرائب ضمنية تقدر بنحو ٣٣ %
- معامل الحماية الأسمي للمستلزمات الانتاجية بلغ حوالي ٠.٩٤ مما يعنى أن مزارعي القطن في مرحلة التحرر الاقتصادي ما زالوا يتلقون دعماً بلغ حوالي ٦% ولكن قيمة الضرائب على الانتاج أكبر من قيمة دعم مستلزمات الانتاج ، وبالتالي كانت المحصلة النهائية أن هناك ضرائب على منتجي القطن المصري خلال سنوات الدراسة .

مقـدمــه

لم يستدل بالضبط على أصل كلمة " قطن " ولا تاريخ إستعمالها ولكن يرجعها البعض إلى الكلمة الاغريقيـة kaspasos التـى تعنـى الكتـان الاسـبانى ، أمـا كلمـة cotton الانجليزيـة ، coton الفرنسية ، Algodon الاسبانية فترجع جميعها إلى كلمة قطن العربية ، ويحتل القطن موقعا متميزاً بين الصادرات الزراعية المصرية منذ فترة طويلة ، وتأتى أهمية هذا المحصول فى الاقتصاد القومى لمساهمته فى الحصول على عملات أجنبية تستخدم فى تمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل البلاد ومحصول نقدى على مستوى المزراع الفرد ، كما أنه يعتبر المادة الخام اللازمة للعديد من الصناعات مثل حلج وغزل ونسج القطن وصناعة الزيت والصابون وصناعة الاعلاف ، بالاضافة إلى أنه من المحاصيل كثيفة العمالة وقد إنتهجت جمهورية مصر العربية سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادى فى القطاع الزراعى منذ عام ١٩٨٦ وذلك عن طريق العديد من الاليات والتى تمثلت فى عدم تدخل الدولة فى تحديد الاسعار المزرعية لبعض المحاصيل الزراعية ، والالغاء التدريجى لدعم مسلتزمات الانتاج ، وتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر فى الاراضى الزراعية والتى تم تحريرها بالكامل إعتباراً من سبتمبر ١٩٩٧ ، وإلغاء تحديد المساحة المنزرعة من بعض المحاصيل ، بالاضافة إلى تحرير سعر صرف الجنيه المصرى ليعكس القيمة الحقيقة للعملة المحلية .

مشكلـــة البحث

على الرغم من إتباع جمهورية مصر العربية لسياسة زراعية تهدف إلى إصلاح قطاع الزراعة ، والانفتاح على العالم الخارجى والتوسع فى زراعة المحاصيل ذات الميزة النسبية ، إلا أن الملاحظ فيما يتعلق بمحصول القطن تراجعا فى كل من المساحة المنزرعة والكميات المصدرة ، حيث تراجعت المساحة المنزرعة من ١.٠٨ مليون فدان عام ١٩٨٥ إلى ٥٢٠.١ ألف فدان عام ٢٠١١ ، وتكمن خطورة هذا الوضع فى أن إستمراره سوف يؤدى إلى خروج مصر من مجال المنافسة العالمية ودخول دول أخرى محلها مما يترتب عليه فقد مصر لمصدر هام من مصادر الحصول على النقد الاجنبى .

هـــدف البحـــث:

يهدف البحث إلى التعرف على دور السياسة الزراعية فى إنتاج محصول القطن المصري كهدف رئيسى وذلك من خلال مجموعة من الاهداف الفرعية الاخرى :

١ – تقييم دور السياسة الزراعية في مجال تطور المساحة والانتاجية والانتاج الكلى لمحصول القطن .
٢ – دراسة التوزيع الجغرافى لزراعة محصول القطن على مستوى المحافظات .
٣ – تقييم السياسة التسويقية والتصنيعية نحو محصول القطن من خلال مرونة العرض .
٤ - تقييم السياسة الزراعية نحو محصول القطن من خلال مصفوفة تحليل السياسات الزراعية .

الطـريقة البحثية ومصادر البيـانـات

استخدم البحث أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي حيث تم إستخدام معادلات الاتجاه الزمني العام وتحليل الانحدار ومرونة العرض ومصفوفة تحليل السياسات الزراعية (P.A.M) Policy Analysis Matrix لتقييم اثر السياسة الزراعية الحالية على كفاءة إستخدام الموارد الزراعية وقد تم الاعتماد على البيانات الثانوية التى تصدرها وزارة الزراعة وإستصلاح الاراضى، نشرات قطاع الشئون الاقتصادية، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، وبيانات منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) ، ونشرات البنك الاهلى ، بالاضافة إلى الابحاث والمراجع التى لها علاقة بموضوع البحث .

منـــاقشـــة النتـــائـــج:

تقييم السياسة الانتاجية للقطن من خلال تطور المساحة والانتاجية والانتاج

يعكس تطور كل من مساحة وإنتاجية وإنتاج القطن خلال فترة زمنية معينة الدور الذى كانت تلعبه السياسة الانتاجية التى كانت تنتهجها الدولة إبان هذه الفترة ، وسوف يتناول البحث فيما يلى دراسة اثر السياسة على تطور كل من المساحة المنزرعة ، والانتاجية الفدانية ، والانتاج الكلى من محصول القطن على مستوى الجمهورية خلال الفترة (١٩٩٢ – ٢٠١١) للحكم على هذه السياسات :

(أ) تطور مساحة القطن خلال الفترة (١٩٩٢ – ٢٠١١) :-

يتضح من بيانات جدول (١) أن مساحة القطن قد أخذت فى التناقص التدريجى خلال الفترة المذكورة مع حدوث بعض التقلبات ، فقد إنخفضت المساحة من نحو ٨٤٣ ألف فدان عام ١٩٩٢ إلى أن وصلت إلى ٥٢٠ ألف فدان عام ٢٠١١ ، هذا رغم إرتفاعها إلى نحو ٩٢١ ألف فدان عام ١٩٩٦ ، ونحو ٨٥٨ ألف فدان عام ١٩٩٧ ، ورغم أنخفاضها فى عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٣١٣ ألف فدان ، وفى عام ٢٠٠٩ إلى نحو ٢٨٤ ألف فدان .

ومن خلال تقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لمساحة القطن خلال الفترة (١٩٩٢ – ٢٠١١) يتضح أن هذه المساحة كانت تتناقص بمعدل بلغ نحو ٢٥.٥ ألف فدان سنويا يمثل نحو ٤% من متوسطها السنوى، وقد ثبت معنوية هذا التقدير إحصائيا عند مستوى معنوية ٠.٠١ كما هو واضح بالمعادلة رقم (١) بالجدول رقم (٢) ومما سبق يتضح أن مساحة القطن كانت متناقصة خلال الفترة المذكورة كما أنها كانت متذبذبة من سنة لاخرى ، وتناقص المساحة تدريجيا يمكن إرجاعه إلى عدة عوامل مثل تراجع أسعاره المحلية نتيجة تراجع أسعاره العالمية ، وإلى تزايد تكاليف إنتاجه نتيجة لتزايد أسعار مستلزمات الانتاج فى ظل سياسة إلغاء دعمها من قبل الدولة ، وكانت حصيلة هذه العوامل هو أن العائد الفداني الصافى من القطن أصبح غير مشجع للتوسع فى زراعته فى ظل منافسة بعض المحاصيل الاخرى، ويمكن القول بوجه عام أن السياسة الانتاجية للقطن التى أتبعتها الدولة خلال هذه الفترة فشلت فى تشجيع المزراعين على التوسع فى زراعة القطن ، بل وفى المحافظة على استقرار مساحته دون تناقص ، أما التذبذب السنوى فى المساحة فيمكن إرجاعه إلى عدم إستقرار السياسة الانتاجية للقطن خلال هذه الفترة ، وإلى حدوث تغيرات فى السياسة التمويلية والتسويقية والسعرية من عام الاخر .

جدول رقم (١): تطور المساحة والانتاجية والانتاج الكلى لمحصول القطن على مستوى الجمهورية خلال الفترة (١٩٩٢ – ٢٠١١).

السنوات	المساحة (ألف فدان)	الرقم القياسى	الانتاجية (قنطار / فدان)	الرقم القياسى	الانتاج الكلى (ألف قنطار)	الرقم القياسى
١٩٩٢	٨٤٣.٢	١٠٠	٧.١٢	١٠٠	٦٠٠٦.٣	١٠٠
١٩٩٣	٨٨٤.٣	١٠٤.٨	٧.٧٧	١٠٩.١	٦٨٧٨.٢	١١٤.٥
١٩٩٤	٧٢١.٤	٨٥.٥	٦.٨١	٩٥.٦	٤٩١٧.٢	٨١.٨
١٩٩٥	٧١٠.٢	٨٤.٢	٧.٥٥	١٠٦.-	٥٣٦١.٨	٨٩.٢
١٩٩٦	٩٢٠.٩	١٠٩.٢	٦.٢٥	٨٧.٨	٥٧٦١.٢	٩٥.٩
١٩٩٧	٨٥٨.٣	١٠١.٨	٩.١٥	١٢٨.٥	٧٨٥٧.٢	١٣٠.٨
١٩٩٨	٧٨٨.٨	٩٣.٥	٥.٠٥	٧٠.٩	٣٩٨٥.٣	٦٦.٣
١٩٩٩	٦٤٥.٤	٧٦.٥	٦.٠٧	٨٥.٢	٣٩١٩.٩	٦٥.٢
٢٠٠٠	٥١٨.٣	٦١.٤	٦.٧٨	٩٥.٢	٣٥١٦.٧	٥٨.٥
٢٠٠١	٧٣١.١	٨٦.٧	٧.٢٣	١٠١.٥	٥٢٨٤.٢	٨٧.٩
٢٠٠٢	٧٠٦.٤	٨٣.٧	٦.٨٥	٩٦.٢	٤٨٣٦.١	٨٠.٥
٢٠٠٣	٥٣٥.١	٦٣.٤	٧.٠٤	٩٨.٨	٣٧٦٧.١	٦٢.٧
٢٠٠٤	٧١٤.٧	٨٤.٧	٦.٩٧	٩٧.٩	٤٩٨٥.١	٨٢.٩
٢٠٠٥	٦٥٦.٦	٧٧.٨	٦.٢٢	٨٧.٣	٤٠٨٥.٩	٦٨.-
٢٠٠٦	٥٣٦.٣	٦٣.٦	٧.١	٩٩.٧	٣٨٠٩.٣	٦٣.٤
٢٠٠٧	٥٧٤.٥	٦٨.١	٦.٨٦	٩٦.٣	٣٩٤٠.١	٦٥.٦
٢٠٠٨	٣١٢.٧	٣٧.١	٦.٤٧	٩٠.٨	٢٠٢٠.٢	٣٣.٦
٢٠٠٩	٢٨٤.٤	٣٣.٧	٦.٢٨	٨٨.٢	١٧٨٥.٣	٢٩.٧
٢٠١٠	٣٦٩.١	٤٣.٧	٦.٤٩	٩١.١	٢٣٩٦.٩	٣٩.٩
٢٠١١	٥٢٠.١	٦١.٧	٧.٧٥	١٠٨.٨	٤٠٢٩.٥	٦٧.١
المتوسط	٦٤١.٥٩		٦.٨٩		٤٤٥٧.١٧	

المصـــدر : جمعـــت وحســـبت مـــن : وزارة الزراعـــة وإستصـــلاح الاراضـــى ، قطـــاع الشـــئون الاقتصـــادية ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، أعداد متفرقة .

جدول رقم (٢): نتائج معادلات الاتجاه الزمنى العام للمساحة والانتاجية والانتاج الكلى لمحصول القطن خلال الفترة (١٩٩٢ – ٢٠١١)

المؤشرات / البيان	المعادلة	معدل التغير السنوى %	ر٢	ف
١ – المساحة (ألف فدان)	ص^ = ٩٠٩.١ – ٢٥.٥ س هـ هـ (٦.١) **	٤.٠٠	٠,٦٧	٣٦.٩
٢ – الانتاجية (قنطار / فدان)	ص^ = ٧.١٣ – ٠,٠٢٣ س هـ هـ (-٠,٧)	٠.٣٣	٠,٠٣	٤.٩
٣ – الانتاج الكلى (ألف قنطار)	ص^ = ٦٤٦٤.٧ – ١٩١.٢ س هـ هـ (- ٤.٧) **	٤.٣	٠,٥٥	٢٢.٤

الارقام بين قوسين تشير إلى قيمة (ت) المقدرة

(**) معنوى عند مستوى ٠.٠١

المصـــــــدر جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (١).

(ب) تطور إنتاجية القطن خلال الفترة (١٩٩٢ – ٢٠١١):

تتأثر الانتاجية لمحصول القطن بالعديد من العوامل منها التطور التكنولوجى والمعاملات الزراعية ومقاومة الافات ، وكما هو واضح بالجدول رقم (١) تشير البيانات إلى أن الانتاجية الفدانية قد إتسمت بالتذبذب ما بين الزيادة والنقصان ، حيث بلغت الانتاجية الفدانية أدناها عام ١٩٩٨ بنحو ٥.٠٥ قنطار ، كما بلغت أقصاها عام ١٩٩٧ بنحو ٩.١٥ قنطار حيث بلغ الرقم القياسي نحو ١٢٨.٥% من الانتاجية الفدانية فى سنة الاساسى ١٩٩٢ وبمتوسط عام بلغ حوالى ٦.٨٩ قنطار خلال الفترة (١٩٩٢ – ٢٠١١).

وبدارسة تطور الانتاجية الفدانية كما تشير المعادلة رقم (٢) بالجدول رقم (٢) تبين أن تقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام للانتاجية كان غير معنوى إحصائيا ، مما يشير إلى أنها تكاد تدور حول متوسطها الحسابى والبالغ حوالى ٦.٨٩ قنطار لمتوسط الفترة (١٩٩٢ – ٢٠١١) ، وأن الانتاجية كان تغلب عليها التذبذب ، ولما كان من البديهى أن تعمل السياسة الانتاجية الزراعية للقطن – شأنه فى ذلك شأن مختلف المحاصيل الاخرى – على تنمية إنتاج المحصول من خلال التركيز على وسائل التطور التقنى ، إلا أن البيانات توضح فشل السياسة الانتاجية للقطن فى هذا الشأن .

(ج) تطور الانتاج الكلى لمحصول القطن خلال الفترة (١٩٩٢ – ٢٠١١):

يعتبر التغير فى إنتاج القطن هو محصلة للتغيرات الحادثة فى كلا من المساحة المنزرعة والانتاجية الفدانية ، وتشير بيانات الجدول رقم (١) إلى أن الانتاج الكلى من محصول القطن قد إتسم بالتناقص التدريجى مع وجود تذبذب خلال الفترة (١٩٩٢ – ٢٠١١) ، وقد بلغ الحد الادنى نحو ٢.٠٢ مليون قنطار عام ٢٠٠٨ والحد الاقصى نحو ٧.٨٦ مليون قنطار عام ١٩٩٧ ، حيث بلغ الرقم القياسى نحو ١٣٠.٨% من الانتاج الكلى لمحصول القطن فى سنة الاساسى ١٩٩٢ .

وتشير المعادلة رقم (٣) بالجدول رقم (٢) إلى أن الانتاج الكلى من محصول القطن قد تناقص بمعدل ١٩١.٢ ألف قنطار سنويا يمثل نحو ٤.٣ % من المتوسط السنوى، وقد ثبت معنوية هذا التناقص عند مستوى معنوية ٠,٠١ وقد بلغت قيمة معامل التحديد ٠.٥٥ أي أن ٥٥ % من التغير في الإنتاج من محصول القطن على مستوى الجمهورية يرجع إلي العوامل التي يشرحها متغير الزمن . ويمكن تأويل حدوث انخفاض تدريجي مع الزمن في إنتاج القطن المصري إلي فشل السياسة الإنتاجية في العمل على استقرار مساحة القطن ، وكذلك فشل هذه السياسة في تنمية إنتاجية المحصول نتيجة فشل السياسة في إحداث تطور تقنى من خلال تحسين التقاوي وتوزيع الأصناف بشكل مناسب جغرافياً والعمل على مقاومة آفات المحصول وغيرها .

التوزيع الجغرافي لزراعة محصول القطن على مستوى محافظات الجمهورية

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) إلي التوزيع الجغرافي لمساحة وإنتاجية وإنتاج القطن على مستوى الجمهورية ، ويلاحظ تركز المساحات والإنتاج بمحافظات الوجه البحري ، حيث بلغت المساحة المنزرعة قطناً بها حوالي ٣٤٩ ألف فدان تمثل حوالي ٨٤.٣ % من إجمالي مساحة الجمهورية والبالغة نحو ٤١٣.٧ ألف فدان كمتوسط سنوي للفترة (٢٠٠٧- ٢٠١١) .

جدول رقم (٣): التوزيع الجغرافى لزراعة محصول القطن على مستوى محافظات الجمهورية كمتوسط للفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١١)

المناطق	المساحة (ألف فدان)	الاهمية النسبية %		ترتيب المحافظات	الانتاجية (قنطار / فدان)	الرقم القياسى		الانتاج	الاهمية النسبية %	
		من المناطق	من الجمهورية			من المناطق	من الجمهورية	الكلى (ألف قنطار)	من المناطق	من الجمهورية
الجمهورية	٤١٣.٧٥	-	١٠٠		٦.٨	-	١٠٠	٢٨٣٤.٤٥	-	١٠٠
وجه بحرى	٣٤٩.٠٢	١٠٠	٨٤.٣		٧.٠٢	١٠٠	١٠٣.٢	٢٤٥١.٩٢	١٠٠	٨٦.٥
البحيرة	١٠٢.١٨	٢٩.٣	٢٤.٧	١	٧.١	١٠١.١	١٠٤.٤	٧٢٨.٦٩	٢٩.٧	٢٥.٧
كفر الشيخ	٩٧.٣٨	٢٧.٩	٢٣.٥	٢	٦.٣	٨٩.٨	٩٢.٦	٦١٣.٠٩	٢٥.١	٢١.٦
الدقهلية	٥٥.٨٢	١٥.٩	١٣.٥	٣	٨.٢	١١٦.٨	١٢٠.٦	٤٥٨.٢٣	١٨.٧	١٦.١
الشرقية	٤٢.٦٥	١٢.٧	١٠.٣	٤	٦.٨	٩٦.٨	١٠٠	٢٩٢.٠٣	١١.٩	١٠.٣
الغربية	٢٢.٩١	٦.٩	٥.٥	٥	٨.٦	١٢٢.٥	١٢٦	١٩٧.٨٣	٨.٢	٦.٩
دمياط	٧.٤٢	٢.٢	١.٨	١٠	٦.٤	٩١.١	٩٤.١	٤٨.٠٢	١.٩	١.٦
الاسكندرية	٦.٧٦	١.٩	١.٦	-	٥.٤	٧٦.٩	٧٩.٤	٣٦.٠٨	١.٤	١.٢
المنوفية	٦.٣٦	١.٨	١.٥	-	٦.٦	٩٤.٠١	٩٧.-	٤٢.٦	١.٧	١.٥
بور سعيد	٢.٥٨	٧٢.	٦.	-	٦.٥	٩٢.٦	٩٥.٥	١٦.٩٨	٧.	٦.
القليوبية	٢.٣٩	٦٦.	٥.	-	٥.٥	٧٨.٣	٨٠.٨	١٣.١٢	٥.	٥.
الاسماعيلية	٩٧.	٠٣.	٠٢.	-	٥.٩٥	٨٤.٧	٨٧.٥	٥.٧٩	٢.	٢.
مصر الوسطى	٤٤.٦٨	١٠٠	١٠.٨		٥.٨٦	١٠٠	٨٦.١	٢٦٢.٢٤	١٠٠	٩.٢
الفيوم	٢٠.٠٨	٤٥.١	٤.٨	٦	٥.٨٧	١٠١.١	٨٦.٣	١١٧.٤٤	٤٤.٨	٤.١
بنى سويف	١٥.٥٥	٣٤.٧	٣.٧	٧	٥.٣	٩٠.٤	٧٧.٩	٨٢.٥	٣١.٤	٢.٩
إلمنيا	٩.٠٤	٢٠.٢	٢.١	٩	٦.٩	١١٧.٧	١٠١.٤	٦٢.٢٩	٢٣.٨	٢.٢
مصر العليا	١٣.٥	١٠٠	٣.٣		٦.٧	١٠٠	٩٨.٥	٩١.٠٢	١٠٠	٣.١
اسيوط	١٠.٠٧	٧٤.٨	٢.٤	٨	٧.١	١٠٥.٩	١٠٤.٤	٧١.٠٦	٧٨.١	٢.٥
سوهاج	٣.٤٣	٢٥.٢	.٨	-	٥.٨	٨٦.٥	٨٥.٣	١٩.٩٥	٢١.٩	.٧
إجمالى داخل الوادى	٤٠٧.٢١		٩٨.٤		٦.٨		١٠٠	٢٨٠٥.١٨		٩٨.٨
خارج الوادى	٦.٥٣	١٠٠	١.٦		٥.٥	١٠٠	٨٠.٨	٣٥.٨٦	١٠٠	١.٢
الوادى الجديد	.١٤	٢.-	.٠٠٣	-	٥.٥٢	١٠٠.٣	٨١.١	٧٩.	٢.٢	.٣
النوبارية	٦.٣٩	٩٨.-	١.٥	-	٥.٤	٩٨.٢	٧٩.٤	٣٥.٠٦	٩٧.٨	١.٢

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة وإستصلاح الاراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاقتصاد الزراعى ، أعداد متفرقة .

وقد جاءت محافظة البحيرة في المرتبة الأولى من حيث المساحة بين محافظات الوجه البحري بنسبة ٢٩.٣ % من مساحة القطن في الوجه البحري ، وأيضاً المرتبة الأولى بين محافظات الجمهورية بنسبة ٢٤.٧ % من مساحة القطن على مستوى الجمهورية ، في حين جاءت محافظات كفر الشيخ والدقهلية والشرقية في المرتبة الثانية والثالثة والرابعة على الترتيب ، وفيما يتعلق بالأنتاجية الفدانية جاءت محافظات الوجه البحري أيضاً في المرتبة الأولى بمتوسط إنتاج للفدان بلغ نحو ٧.٠٢ قنطار / فدان وكانت محافظة الغربية أولي محافظات الوجه البحري بأهمية نسبية بلغت حوالي ١٢٢.٥ % من محافظات الوجه البحري ، ١٢٦ %من الجمهورية ، في حين جاءت محافظتي الدقهلية والبحيرة في المرتبتين التاليتين على الترتيب ، وفيما يتعلق بالانتاج الكلي احتلت محافظات الوجه البحري ايضاً الترتيب الأول ، حيث قدر الانتاج الكلي بحوالي ٢.٤٥ مليون قنطار يمثل نحو ٨٦.٥ %من الانتاج الكلي على مستوى الجمهورية ، وقد كانت محافظة البحيرة أولى محافظات الوجه البحري في إنتاج القطن بنسبة ٢٩.٧ % من محافظات الوجه البحري ، ٢٥.٧ % من الجمهورية ، في حين جاءت محافظات كفر الشيخ والدقهلية والشرقية والغربية في المراتب التالية على الترتيب .

تقييم السياستين التسويقية والتصنيعية للقطن المصري:

إن الانتاج يرتبط ارتباطاً مباشراً بالتسويق والتصنيع وخصوصاً لمحصول كمحصول القطن الذي إن فشلت السياسة التسويقية له لن يتم إنتاجه ولا تصنيعه . وسوف يتم فى هذا الجزء تقييم السياستين التسويقية والتصنيعية من خلال تقدير قيمة مرونة عرض المنتج لهذا المحصول ، ومن المعلوم أن مرونة العرض تعبر عن مدي نجاح هاتين السياستين ، حيث إذا كان العرض مرناً (مرونة العرض أكبر من الوحدة) يكون هناك نجاح للسياستين التسويقية والتصنيعية واللتان تعطيان خيارات للمنتج بين البيع لأكثر من مشتري وبين التخزين غير المكلف لحين تتحسن الأسعار المزرعية ، وتنجح السياسة التصنيعية بصفة خاصة حينما يتمكن المنتج من التعاقد مع المحالج والمغازل لتوريد محصول القطن لهما بشكل مباشر ، أما حين يكون العرض غير مرن (المرونة أقل من الوحدة) فهذا يعنى أن المنتج مضطراً إلي التخلص من المحصول بأي ثمن لقصور في التسويق أو التخزين أو التصنيع ، وبالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (٤) تم تقدير دالة العرض بإستخدام كلا من نموذجى الدالة الخطية Linear function ودالة القوة Potential Function ، مع استبعاد بيانات عامي ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ لوجود قيم متطرفة بهما .

مرونة العرض من الدالة الخطية :-

$$Y= 4429 + 444.6x_1 + 11.1x_2 + 14.8\ x_3$$
$$(4.6)^{**} \quad (2.94)^{**} \quad (2.51)^{*} \quad (10.74)^{**}$$
$$R^{-}2= 0.90.8 \qquad F= 56.85$$

وبتقدير مرونة العرض عند متوسط قيم X_1,Y (السعر المزرعى) يتضح أنها بلغت نحو ٠.٢٨٧

مرونة العرض من دالة القوة :

$$Y=0.53X_1^{0.755} \cdot X_2^{0.257} \cdot X_3^{1.11}$$
$$(3.97)^{**} \quad (2.14)^{*} \quad (14.37)^{**}$$
$$R^{-}2= 0.949 \qquad F= 107.02$$

** معنوى عند مستوى ٠,٠١

* معنوى عند مستوى ٠,٠٥

جدول رقم (٤): العوامل المؤثرة على العرض الكلي من محصول القطن على مستوي الجمهورية خلال الفترة (١٩٩٢ – ٢٠١١)

السنوات	الانتاج الكلي (ألف قنطار)	الانتاجية الفدانية (قنطار)	السعر المزرعى الحقيقى * جنيه / قنطار	إجمالى التكاليف الحقيقية* بالالف جنيه
١٩٩٢	٦٠٠٦.٣	٧.١٢	١٤٠.٩	٣١٠.٧
١٩٩٣	٦٨٧٨.٢	٧.٧٧	١٣٥.٨	٤٢٥.٧
١٩٩٤	٤٩١٧.٢	٦.٨٦	١٠٦.٦	٣٣٠.٨
١٩٩٥	٥٣٦١.٨	٧.٥٥	١٦٧.٥	٣١٧.٣
١٩٩٦	٥٧٦١.٢	٦.٢٥	١٤٥.٤	٤٠٩
١٩٩٧	٧٨٥٧.٢	٩.١٥	١٢٩.١	٣٨١.١
١٩٩٨	٣٩٨٥.٣	٥.٠٥	٩٣.٩	٣٣٢.٥
١٩٩٩	٣٩١٩.٩	٦.٠٧	٩٣.١	٣١٧.٥
٢٠٠٠	٣٥١٦.٧	٦.٧٨	٩١.٨	٢٧٨.٩
٢٠٠١	٥٢٨٤.٢	٧.٢٣	٩٠.٨	٣٩٢.٤
٢٠٠٢	٤٨٣٦.١	٦.٨٥	١٠٠	٣٥٥.٤
٢٠٠٣	٣٧٦٧.١	٧.٠٤	١١٤.١	٢٤٠.٨
٢٠٠٤	٤٩٨٥.١	٧.٩٧	١١٢.٠٠	٢٩٦.٢٢
٢٠٠٥	٤٠٨٥.٩	٦.٢٢	١٢٦.٧	٢٧٩.٠٠
٢٠٠٦	٣٨٠٩.٣	٧.١	١٢٦.٢	٢٥٧.٤
٢٠٠٧	٣٩٤٠.١	٦.٨٦	٩٩.٦	٢٩٧.٦
٢٠٠٨	٢٠٢٠.٢	٦.٤٦	٩٨.٩	١٥٨.٠٠
٢٠٠٩	١٧٨٥.٣	٦.٢٨	٨٨.٠٠	١٤٧.٨
٢٠١٠	٢٣٩٦.٩	٦.٤٩	١٥٤.٦	١٩٤.٦٠
٢٠١١	٤٠٢٩.٥	٧.٧٥	١٠٧.٢	٢٧١.٧

*** السعر المزرعي ، إجمالي التكاليف معدلة بالرقم القياسي لأسعار الجملة ٨٦ / ١٩٨٧ = ١٠٠**

المصدر : جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.

وبتقدير مرونة العرض تبين أنها بلغت نحو ٠.٢٥٧ مما يشير إلي أن عرض المنتج من محصول القطن غير مرن في كلاً من نموذجي الدالة الخطية ودالة القوة ، وبناء عليه يمكن القول أنه على الرغم من أن القطن ليس سلعة سريعة التلف ويمكن تخزينه لعدة شهور ، إلا أن الواقع الفعلي يشير إلي أن المزارعين لا يقبلون على تخزينه لعدة عوامل تعكس فشل السياسة الزراعية لهذا المحصول تنحصر في النقاط التالية :-

١ - احتياج المزارع لسيولة نقدية سريعة بعد انتهائه من إنتاج مكلف ويحتاج لفترة إنتاجية طويلة كمحصول القطن ، وهذا يعد قصوراً في السياسة التمويلية التي يجب أن تتم في صورة قروض عينية ونقدية بمقدار كاف للمنتجين .

٢ - عدم وجود أكثر من مشتري للمحصول حيث يتم توزيع شركات التسويق الداخلي على المناطق، بحيث يكون هناك وضع تنافس بين المشترين يمكن المنتجين من البيع بالسعر الأفضل لديهم ، وهذا قصور في السياسة التسويقية .

٣ - عدم وجود مخازن كافية لدي المنتج لتخزين محصوله فترة ما حتى تتحسن الأسعار .

٤ - عدم وجود سياسة تعاقدية بين المنتجين والمصانع حتى يتمكن المنتج من بيع محصوله بعد حلجه على الأقل للحصول على سعر أفضل .

٤ - عدم توافر مخازن ملائمة للقطن على مستوى الدولة يساهم في حدوث قصور في السياسة التصديرية للقطن والحصول على سعر تصديري مناسب يمتد أثره للمنتج .

تقييم السياسة الزراعية من خلال مصفوفة تحليل السياسات الزراعية (P.A.M):

تم إستخدام مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لتقييم أثر السياسة الاقتصادية الزراعية على كفاءة استخدام الموارد الزراعية وعلى ربحية المنتجين الزراعيين ، وعلى أسعار الموارد الانتاجية ومستلزمات الانتاج الزراعي وأسعار خدمات الموارد الأرضية الزراعية والبشرية ، لتقدير معاملات الحماية الأسمية والفعالة ، للتعرف على مدى إنحراف الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية لتحديد توجهات السياسة السعرية التى تنتهجها الدولة تجاه محصول القطن ، وكذلك تقدير معامل تكلفة الموارد المحلية لتحديد الميزة النسبية لهذا المحصول وذلك كما يلي :-

- معامل الحماية الأسمي للنواتج [١] (N.P.C.O) = عائد المحصول بسعر السوق (مالياً) عائد المحصول بسعر الظل (اقتصادياً) .
- معامل الحماية الأسمي للمستلزمات [٢] (N.P.C.I) = قيمة مستلزمات الانتاج بسعر السوق (مالياً) قيمة مستلزمات الانتاج بسعر الظل (اقتصادياً) .
- معامل الحماية الفعال [٣] (E.P.C) = القيمة المضافة * للمحصول بسعر السوق (مالياً) القيمة المضافة للمحصول بسعر الظل (اقتصادياً) .
- وإذا زاد المعامل عن الواحد الصحيح يعنى ذلك تلقي المنتج دعماً ، بينما في حالة إنخفاضه عن الواحد الصحيح فإن هذا يعنى أن المنتج يتحمل ضرائب ضمنية ، في حين تساوي المعامل مع الواحد الصحيح يدل ذلك على وجود سياسة حيادية وعادلة .
- معامل الميزة النسبية أو (معامل تكلفة الموارد المحلية) [٤] (D.R.C) = قيمة الموارد المحلية بالأسعار الظلية / القيمة المضافة للمحصول مقيمة بالأسعار الظلية .
- وفي حالة زيادة معامل تكلفة الموارد المحلية عن الواحد الصحيح يدل ذلك على تحمل الدولة جزء من تكاليف إنتاج هذا المحصول ، حيث تفوق تكاليف الانتاج المحلية عن القيمة المضافة بسعر الحدود ، وفي هذه الحالة يكون من الأفضل الاعتماد على استيراد المحصول لعدم وجود ميزة نسبيه في انتاجه ، بينما في حالة انخفاضه عن الواحد الصحيح يعنى ذلك توفير الدولة عملة أجنبية نتيجة إنتاج هذا المحصول ووجود ميزة نسبية للدولة في انتاج هذا المحصول وبالتالي يكون من الأفضل إنتاج هذا المحصول محلياً .
- أسس حساب القيمة الاقتصادية :-

لمحاولة التوصل إلي القيم الاقتصادية فقد تم استخدام معاملات التحويل التى توصل إليها معهد بحوث الاقتصاد الزراعي عن طريق فريق عمل لدراسة أثر التحرر الاقتصادي على التركيب المحصولي عام ١٩٩٩ ، فيما يتعلق بتكاليف مستلزمات الانتاج الزراعي فقد بلغ هذا المعامل ١.٠٥ للتقاوي ، ١.١ للسماد الكيماوي ، ١.٢ للمبيدات ، ٠.٦٧ للعمالة البشرية ، ١.٠٠ للميكنة الزراعية ، في حين كانت البنود الأخرى على حالها ، كما أن معامل التحويل فيما يتعلق بالمنتجات الرئيسية للقطن هي ١.٥ ، وبالنسبة لعنصر الأرض (الإيجار) فقد تم وضع أعلى صافي عائد محصول منافس تالي ليمثل تكلفة الفرص البديلة ، وقد تمثل ذلك في محصول الفول السوداني على مدار خمس سنوات .

نتائج قياس مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول القطن :

(١) معامل الحماية الأسمي لنواتج القطن :

تشير البيانات الواردة بالجدولين رقم (٥) و رقم (٦) إلي أن معامل الحماية الأسمي لنواتج القطن قد بلغ نحو ٠.٦٧ مما يعنى وجود ضرائب ضمنية على منتجي محصول القطن خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١١) وأيضاً حصول هؤلاء المنتجين على نحو ٦٧ % فقط من قيمة منتجاتهم بالأسعار العالمية وتحملهم ضرائب ضمنيه تقدر بنحو ٣٣ % من عوائد هذه المنتجات ، وفي نفس الوقت دعم للمستهلك والذي قد يتمثل في تحمل الدولة لفروق الأسعار في بعض السنوات بين السعر المحلي الذي تحدده الدولة وسعر القطن المستورد الذي يقوم القطاع الخاص بشرائه لتشغيل مصانع الغزل والنسيج بحجة انخفاض أسعارها مقارنة بالسعر المحلي .

1- Nominal protection coefficient on tradable output (N.P.C.O).
2- Nominal protection coefficient on tradable input (N.P.C.I).
3- Effective protection coefficient (E.P.C).
4- Domestic resource costs (D.R.C).

* القيمة المضافة = العائد أو الايرادات – قيمة مستلزمات الانتاج من خارج القطاع دون العناصر المحلية

(٢) معامل الحماية الأسمي للمستلزمات الانتاجية للقطن:

توضح بيانات الجدولين رقم (٥) ورقم (٦) أن معامل الحماية الأسمي للمستلزمات الانتاجية للقطن قد بلغ حوالي ٠.٩٤ مما يعنى أن هناك دعماً قدره ٦% يحصل عليه المزارع في مرحلة التحرر الاقتصادي قد يتمثل في الاسمدة الكيماوية بكافة أنواعها الأزوتية والفوسفاتية والتي يتم توزيعها في الجمعيات الزراعية بنظام الحصص ، ويتمثل أيضاً في تكاليف العمل الآلي خاصة تجهيز الأرض للزراعة ، ولكن يلاحظ أن قيمة الضرائب على الانتاج أكبر من قيمة الدعم على مستلزمات الانتاج ، وعليه تكون المحصلة النهائية أن هناك ضرائب على منتجي القطن المصري خلال سنوات الدراسة .

(٣) معامل الحماية الفعال للقطن:

توضح البيانات الواردة بالجدولين ر قم (٥) ورقم (٦) أن معامل الحماية الفعال للقطن قد بلغ حوالي ٠.٦٣ مما يعنى أن المزارع لا يحصل إلا على ٦٣% من القيمة المضافة للمحصول بالأسعار العالمية ووجود ضرائب ضمنية تقدر بنحو ٣٧ % من تلك القيمة.

(٤) معامل الميزة النسبية للقطن:

تشير بيانات الجدولين رقم (٥) ورقم (٦) إلي أن معامل الميزة النسبية للقطن قد بلغ نحو ٠.٧١ مما يعنى أن إنتاج محصول القطن يتمتع بميزة نسبيه في السوق العالمي ، إلا أن فشل السياسات الانتاجية والتسويقية والسعرية جعلت المزراع ينصرف إلي زراعة محاصيل أخرى منافسة للقطن مثل القمح والأرز والذرة الشامية ، وذلك لأعلان الدولة عن سعر الضمان لمثل هذه المحاصيل قبل موسم الزراعة، وتخلي الدولة عن التزامها بسعر الضمان لمحصول القطن والذي قد التزمت به في حالة دخول

جدول رقم (٥): مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول القطن في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠٧- ٢٠١١) القيمة بالجنيه للفدان

التقييم	الإيرادات	التكاليف		صافي العائد
		المستلزمات	الموارد المحلية	
			جملة عنصر العمل	الأرض
التقييم المالي	٦٣٤٨.٨	١١١٧.٨	١٥٢٣.٤	١٧٤٨.٢	٢٠٨٥
التقييم الاقتصادي	٩٤٥١.١	١١٩١.٥	١١٤٠.٨	٤٧٠٥.٢	٣١٢٧.٥
أثر السياسة الزراعية	٣١٠٢.٣	٧٣.٧	-٣٨٢.٦	٢٩٥٧.٠	١٠٤٢.٥

المصدر : حسبت من بيانات الجدول رقم (١) بالملحق .

جدول رقم (٦): نتائج قياس مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول القطن في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠٧- ٢٠١١)

البيان	قيمة المعامل
معامل الحماية الاسمي للنواتج	٠.٦٧
معامل الحماية الأسمي لمستلزمات الانتاج	٠.٩٤
معامل الحماية الفعال	٠.٦٣
معامل الميزة النسبية (أو معامل تكلفة الموارد المحلية)	٠.٧١

المصدر : حسبت من بيانات الجدول رقم (٥)

القطاع الخاص في شراء الأقطان بأسعار أحتكارية وأيضاً أتجاه المغازل المحلية لشراء أقطان من خارج الدولة بحجة أنها أصناف قصيرة التيلة تتلاءم مع مغازلهم المحلية ، في حين أن القطن المصري طويل التيلة مما قد يؤثر على الميزة النسبية لهذا المحصول الهام.

التوصيات : واستناداً إلي النتائج السابقة فإن البحث يوصي بما يلي :-

١- يجب العمل على الأرتفاع بمستوى إنتاجية الفدان من محصول القطن ، وذلك بتنشيط دور البحث العلمي في هذا المجال ، وتفعيل دور أجهزة الارشاد الزراعي .

٢ -الاهتمام بشون تخزين الأقطان المصرية .

٣ - العمل على تخفيف حدة الآثار الناجمة عن سياسة التحرر الاقتصادي والمتمثلة في ارتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج الزراعي ، وذلك بتوفيرها بأسعار ملائمة وفي الأوقات المناسبة .
٤ - تطوير السياسة التسويقية والتحسين المستمر لجودة القطن حتى يكون مطابقاً للمواصفات القياسية العالمية .
٥ - توفير قاعدة بيانات عن الاحتياجات الفعلية للسوق العالمي وتطوراته ، وبالتالي إلقاء الضوء على التوقعات المرتقبة للأسعار العالمية للقطن .

المـــراجـــع

البنك الاهلى المصرى: النشرة الاقتصادية ، القاهرة ١٩٩٢ – ٢٠١١ .

إيمان محمد أحمد بديوى (دكتور): نيفين أحمد حامد (دكتور): الوضع الراهن للانتاج المحلى من محصول القطن ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الحادى والعشرون، العدد الثانى ، يونيه ٢٠١١ .

جابر أحمد بسيونى (دكتور)، دينا محمد الشاعر (دكتور): أقتصاديات محصول القطن بمصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية، المؤتمر الثالث عشر للاقتصاديين الزراعيين ، ٢٨ ، ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥ .

شحاته عبد المقصود غنيم: الاثار الاقتصادية لسياسة التحرر الاقتصادى على أهم الحاصلات الزراعية ، رسالة دكتواره ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة،جامعة المنوفية ، ٢٠٠٠ .

قاعدة بيانات منظمة الاغذية والزراعة على الشبكة الدولية للمعلومات www.fao.org .

محمد إبراهيم محمد الشهاوى (دكتور): تحليل قياسى لبعض الجوانب الاقتصادية المرتبطة بمحصول القطن المصرى ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الثانى والعشرون ، العدد الثانى ، يونيه ٢٠١٢ .

مصطفى سيد أحمد الجوهرى: دراسة إقتصادية لتسويق القطن فى جمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة بمشتهر ، جامعة الزقازيق ، فرع بنها ، ١٩٩٨ .

معهد التخطيط القومى: الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية الرئيسية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٤٢) ، يناير ٢٠٠١ .

وزارة الزراعة وإستصلاح الاراضى: قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، أعداد مختلفة .

وزارة الزراعة وإستصلاح الاراضى: مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى، فريق عمل برئاسة أ.د/ محمود منصور ، دراسة أثر التحرر الاقتصادى على التركيب المحصولى للاراضى القديمة فى مصر ، مشروع بحثى ، مايو ١٩٩٩ .

Sead Z. Nassar, M. Ragga El-Amir. And abd El-Azeem Moustafa, Determinate of Agricultural policy in Egypt, Agricultural Development system projects, A.R.E. Ministry of Agriculture, University of Claifornia, Economics working, December, 1981.

Watt, sir George: " the wild and cultivated cotton plants of the world " long manns, Green & co, London. 1957.

الملاحـق

جدول رقم (١): متوسط إيراد وتكاليف الناتج الفدانى من القطن ماليا وإقتصاديا خلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١١)

عناصر التكاليف والايراد	قيمة عناصر التكاليف والايراد بالجنيه	
	القيمة المالية	القيمة الاقتصادية
أولا :- مستلزمات الانتاج :		
- تقاوى	٢٠٨.٨	٢١٩.٢٤
- سماد بلدى	١٤١.٢	١٤١.٢
- سماد كيماوى	٤٤٣.٨	٤٨٨.١٨
- مبيدات	٩٤.٤	١١٣.٢٨
- مصاريف عمومية	٢٢٩.٦	٢٢٩.٦
- جملة مستلزمات الانتاج	١١١٧.٨	١١٩١.٥
ثانيا :- الموارد المحلية		
أ – العمل		
- العمل البشرى	١١٥٩.٢	٧٧٦.٦
- العمل الحيوانى	١.-	١.-
- العمل الالى	٣٦٣.٢	٣٦٣.٢
- جملة عنصر العمل	١٥٢٣.٤	١١٤٠.٨
ب – إيجار الارض	١٧٤٨.٢	٤٧٠٥.٢
ثالثا :- إجمالى الناتج		
أ – الناتج الرئيسى	٦٢٠٤.٦	٩٣٠٦.٩
ب – الناتج الثانوى	١٤٤.٢	١٤٤.٢
جملة الايراد	٦٣٤٨.٨	٩٤٥١.١

المصدر : حسبت من : بيانات الجدول رقم (٢) والجدول رقم (٣) بالملحق .

جدول رقم (٢): متوسط التكاليف الفدانية لمحصول القطن خلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١١)

عناصر التكاليف	التكاليف بالجنيه
- أجور العمل البشرى	١١٥٩.٢
- أجور العمل الحيوانى	١.٠٠
- أجور العمل الالى	٣٦٣.٢
- قيمة التقاوى	٢٠٨.٨
- قيمة السماد البلدى	١٤١.٢
- قيمة السماد الكيماوى	٤٤٣.٨
- قيمة المبيدات	٩٤.٤
- مصاريف عمومية	٢٢٩.٦
- إجمالى التكاليف المتغيرة	٢٦٤١.٢
- القيمة الايجارية للاراضى	١٧٤٨.٢
- إجمالى التكاليف	٤٣٨٩.٤

المصدر : جمعت وحسبت من :

وزارة الزراعة وإستصلاح الاراضى ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى ،

نشرة الاقتصاد الزراعى ، إعداد متفرقة .

جدول رقم (٣): تطور القيمة النقدية للنواتج الرئيسية والثانوية والكلية لمحصول القطن بالجنيه للفدان خلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١١)

السنوات	قيمة نواتج القطن		
	رئيسى	ثانوى	كلى
٢٠٠٧	٤٦٠٣,٠٠	١٣٣,٠٠	٤٧٣٦,٠٠
٢٠٠٨	٥٢٠٧.٠٠	١٤٠,٠٠	٥٣٤٧,٠٠
٢٠٠٩	٤٢٦٥.٠٠	١٣٦,٠٠	٤٤٠١,٠٠
٢٠١٠	٨٦٩٧.٠٠	١٥٥,٠٠	٨٨٥٢,٠٠
٢٠١١	٨٢٥١.٠٠	١٥٧,٠٠	٨٤٠٨,٠٠

المصـــــــدرة : وزارة الزراعـــــة وإستصـــــــلاح الاراضـــــى ، الإدارة المركزيـــــة للاقتصـــــاد الزراعـــــة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، إعداد متفرقة .

THE ROLE OF AGRICULTURAL POLICY IN THE EGYPTIAN COTTON PRODUCTION

El-Daly, K. S.A.

Assistant Professor of Agriculture, Economics Faculty of Agriculture, Al-Azhar University Cairo, Egypt.

ABSTRACT

Cotton occupies prime location between the Egyptian agricultural exports since a long time, and the importance of this crop in the national economy of Egypt for his contribution in getting foreign exchange to finance economic and social development in Egypt, as it is the raw material which needed for many industries as an industry ginning and spinning and weaving cotton, oil industry and soap and feed industry, research problem is that in a time when targeting policy of economic reform, opening up to the outside world and the expansion in the cultivation of crops with comparative advantage, but it was noted with respect to harvest cotton a decline in acreage and quantities exported, down cultivated area of 1.08 million acres in 1985 to 520.1 thousand acres in 2011, and also the exported quantities dropped of 143.8 thousand tons in 1985 to 38.49 thousand tons in 2011, which could lead to Egypt out of the field of global competition and the loss of an important source of access to foreign exchange.

The research aims to assess the impact of economic reform policies on cotton crop by using a matrix of agricultural policy analysis and by analyzing the evolution of space, productivity and output, and estimate the elasticity of supply the results indicated the following:

-There is a trend in decreasing significant statistically for both acreage and total production of cotton crop amounted to about 25.5 thousand acres, 191.2 thousand quintals for both of them, respectively, which means the failure of politics productivity at work to increase production or at least maintain production rates high, which was have been achieved before. It also indicates no increase in productivity Akaddanah on the lack of technical development of the crop.

-Cultivated areas and focus productivity Alfdanah and total production provinces of Lower Egypt and was the province of the lake initial maritime provinces face with respect to cultivated space and total production for both of them, respectively, while Western Province came 24.7%, 29.7% in the first place with regard to productivity Alfdanah increased by 122.5%.

-Elasticity of supply amounted to about 0.257 cotton crop. This reflects the view is flexible for this crop as a result of lack of storage places have farmers, in addition to that Shawn cotton storage government unprepared for storing cotton well.

-Nominal Protection Coefficient for cotton products reached 0.67, which shows that cotton farmers bear implicit taxes estimated at 33%

-Coefficient stretcher nominal Supplies productivity amounted to about 0.93, which means that the cotton farmers in the process of economic liberalization are still receiving support amounted to about 7%, but the value of taxes on production is greater than the value of input subsidies, and thus the final outcome that there is a tax on producers of Egyptian cotton through years of study..

قام بتحكيم البحث

أ.د / محمد جبر المغربى **كلية الزراعة – جامعة المنصورة**

أ.د / احمد محمد صقر **مركز البحوث الزراعيه**